

«رويترز»: تحت ضغوط تدني أسعار النفط وتمويلات لمشاريع ضخمة وسحب من الحكومات

سيولة البنوك الخليجية تتقلص.. والأوضاع تشبه 2008

محمود عيسى



اتفاق خليجي - صيني بـ 7 مليارات دولار لتبادل اليوان

التجاري بالعملة الصينية. وتابع، أن المصارف الصينية الأربعة الكبرى، وهي المصرف الصيني والتجاري الصيني، والمصرف الزراعي الصيني، ومصرف الصين، ومصرف التعمير الصيني فتحت مكاتب فرعية لها في مركز دبي المالي العالمي (المنطقة المصرفية الحرة في دبي) منذ 2008. وقال شينجنان، إن فرنسا على سبيل المثال، تستخدم أكثر من 20٪ من مدفوعاتها مع الصين بالرنمينبي، ووصف باريس بأنها القطب الأول للودائع المصرفية بالعملة الصينية في منطقة اليورو، وهذا الواقع سيصبح الوسائل اللازمة لتعزيز حيوية التبادل التجاري لمصلحة الشركات الفرنسية في تجارتها مع الصين.

أما الآن فإنه يتمتع بقبول مرتفع عبر المنطقة. وبين المسؤول، أن هذه الصيغة من الاتفاق طبق الأصل تقريبا لجميع الاتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى، وتتضمن أيضا مذكر تفاهم بشأن خدمات التعويض في الرنمينبي، وتنص على موافقة الصين على مشاركة البلد المعني في مشروع منحتة الحكومة الصينية للمستثمرين المؤسسين الأجانب المؤهلين للدفع في الرنمينبي. وأوضح شينجنان، أن الإمارات تعد أكبر سوق تصدير للسلع الصينية في المنطقة، وأن المصارف المحلية والأجنبية الرائدة في الإمارات، مثل بنك دبي الوطني، و«إتش إس بي سي»، بدأت أخيرا في توسيع محافظتها في التمويل

العربية، كشف زهاو شينجنان، مسؤول السياسات النقدية في وزارة المالية الصينية، عن توقيع اتفاقيات مع السعودية، والإمارات، وقطر ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط، تتعلق بتبادل اليوان بحجم يق بين 5 و 7 مليارات دولار (بين 30,7 و 42,7 مليار يوان) لكل دولة من دول الخليج، مينا أن مفعول الاتفاقيات يسري لمدة ثلاث سنوات، ويجوز تمديدها إذا وافق الطرفان. وقال المسؤول الصيني، خلال حلقة دراسية جرت في معهد جنيف للدراسات الدولية حول المصارف والسياسات المالية في العالم، بمشاركة عدد كبير من المختصين الماليين، لافتا إلى أنه لم يكن اليوان معروفا في الحياة الاقتصادية اليومية في منطقة الخليج إلا بالكاد.

التوجه فإنها تقلص من مستوى السيولة في أسواقها المحلية». ومضت الوكالة إلى القول إن عمان كانت آخر دولة خليجية تلجا إلى سوقها المحلي لسد الفجوة التمويلية التي خلفها هبوط أسعار النفط، حيث فتحت الباب أمام الاكتتاب في إصدارها للسندات الإسلامية، وسيبقى الباب مفتوحا أمام المكتتبين بهذا الإصدار المقوم بالريال العماني حتى 22 أكتوبر الجاري. من ناحية أخرى، قالت الوكالة إن السعودية قد جمعت بالفعل نحو 14,6 مليار دولار منذ يوليو الماضي من خلال

مصادر لها بصورة تاريخية أو مرتبطة بها على الأقل. وقالت الوكالة أن مما يزيد الطين بلة أن تمويل البنوك الخليجية لنفسها بات أكثر كلفة، فقد ارتفعت تكلفة الإقراض أي سعر الفائدة المتبادلة بين البنوك السعودية - كبرى الأسواق المالية في المنطقة - والإمارات لليلة واحدة بنحو 10 نقاط أساسية خلال الأشهر الثلاثة الماضية وفقا لوكالة ستاندارد أند بورز.

مصادر لها بصورة تاريخية أو مرتبطة بها على الأقل. وقالت الوكالة أن مما يزيد الطين بلة أن تمويل البنوك الخليجية لنفسها بات أكثر كلفة، فقد ارتفعت تكلفة الإقراض أي سعر الفائدة المتبادلة بين البنوك السعودية - كبرى الأسواق المالية في المنطقة - والإمارات لليلة واحدة بنحو 10 نقاط أساسية خلال الأشهر الثلاثة الماضية وفقا لوكالة ستاندارد أند بورز.

مصادر لها بصورة تاريخية أو مرتبطة بها على الأقل. وقالت الوكالة أن مما يزيد الطين بلة أن تمويل البنوك الخليجية لنفسها بات أكثر كلفة، فقد ارتفعت تكلفة الإقراض أي سعر الفائدة المتبادلة بين البنوك السعودية - كبرى الأسواق المالية في المنطقة - والإمارات لليلة واحدة بنحو 10 نقاط أساسية خلال الأشهر الثلاثة الماضية وفقا لوكالة ستاندارد أند بورز.

جلبة قطرية بطرح

سندات قفزت

من 4 إلى 15 مليار

ريال قطري



اقتراض لأول مرة

ونسبت رويترز إلى مسؤول مصرفي كبير في أسواق المال في لندن قوله «إن كثيرا من الحكومات الخليجية لم تكن في تاريخها ولو لمرة واحدة بحاجة إلى الاستدانة، ولكنها الآن باتت بحاجة إلى الاقتراض، ومن خلال هذا

عجز الميزانية سيصل إلى 22,4٪ من الناتج خلال 2015

«الوطني»: دين السعودية سيرتفع إلى 6٪ في 2016.. مستوى منخفض بالمعايير العالمية

السيولة.

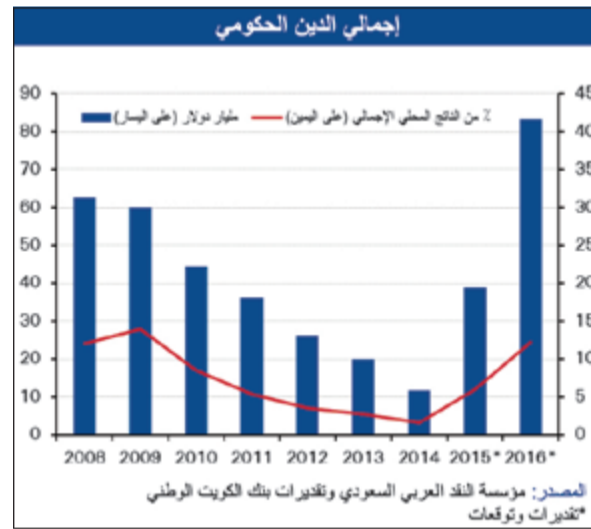
وقد شكلت الأصول السائلة للمدى القريب كالمال النقد والودائع للبنوك المركزي سندات الخزينة 106 مليارات دولار أو 18٪ من ميزانية البنوك السعودية. لذا باستطاعة الحكومة أن تستمر في إصدار أدوات الدين على المدى القريب ودون انخفاض السيولة. إلا أنه من المحتمل أن تسوء الأوضاع إذا ما استمرت أسعار النفط على وتيرة تراجعها واستمرار السيولة في الانخفاض على خلفية استمرار إصدار الدين وتراجع نسو الودائع. إذ بدأ نسو الودائع لاسيما الودائع الحكومية بالتراجع إلى 6,6٪ على أساس سنوي منذ نهاية أغسطس ليلعب أقل مستوى له منذ نهاية العام 2010. كما تراجع سعر الإنترينك للسعودية لفترة 3 أشهر «سيبور»، وذلك خلال الربع الثالث من العام 2015 بواقع 12 نقطة أساس ليلصل إلى 0,895٪. ما يشير إلى تباطؤ نسو الودائع وبيع السندات السيادية. ومن جانب الائتمان من المحتمل أن يؤثر برنامج إصدار الدين على نمو الائتمان المنحى للقطاع الخاص ما قد يؤدي بدوره إلى التأثير سلبا على نمو القطاع غير النفطي.



وفق المعايير العالمية. إصدارات الدين

وأوضح التقرير أنه رغم التوقعات بتحسّن أسعار الفوائد للبنوك من خلال اشتراكها ببرنامج إصدار أدوات الدين إلا أنه من المهم أن تتم مراقبة مستويات السيولة لديها التي قد تظهر العديد من الآثار المترتبة على إصدارات الدين إلى ما يصل إلى 45 مليار دولار خلال عام أو اثنين أو أكثر في قطاع البنوك المحلية، وذلك في توزيع أصول البنوك أو القدرة على الإقراض إضافة إلى

فإن بإمكانها أن تواجه تراجع أسعار النفط التي تتراوح بين 50 و 55 دولارا للبرميل سواء من خلال احتياطياتها أو إصدارات أدوات الدين وذلك لما يقارب العامين قبل أن تراجع نصف احتياطياتها. وعلى الرغم من استمرار إصدار أدوات الدين سيرتفع إجمالي الدين الحكومي بواقع 38,8 مليار دولار فقط أو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام وإلى 83,3 مليار دولار أو 12,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016. إذ تعد هذه المستويات من الدين الحكومي منخفضة



الاحتياطيات دفع إعلان السلطات لأول برنامج لإصدار السندات السيادية بالعملة المحلية منذ 2007 وذلك في أغسطس. فقد تم بيع سندات سيادية للمؤسسات العامة والبنوك المحلية بلغت قيمتها 20 مليار ريال (5,3 مليارات دولار)، وسيتم بيع ما يقارب 100 مليار ريال (27 مليار دولار) قبل نهاية العام، وذلك على هيئة إصدارات شهرية لـ 5 أشهر بقيمة 20 مليار ريال (5,3 مليارات دولار). ومع وتيرة الإنفاق التي تسير عليها السعودية في 2016

سعر الصرف الذي أثبت قوته في الماضي في دعم الاقتصاد ومعدل التضخم خلال تقلبات سابقة شهدتها أسعار النفط والتراجعات الاقتصادي والتأثيرات الخارجية. إذ يوفر الارتباط بالدولار استقرارا للتجارة وتدفقات الدخل، لاسيما أن النفط الذي يسعر بالدولار لا يزال يتصدر الاقتصاد السعودي مشكلا أكثر من 80٪ من إيرادات المملكة المالية وإيرادات التصدير.

إصدار سندات

وقال التقرير إن تراجع



مليار دولار خلال العام الماضي أو 11,2٪ لتصل إلى 662,2 مليار دولار اعتبارا من شهر أغسطس. وبينما لا تزال الاحتياطيات توفر دعما جيدا من قيمة 31 شهرا من الودائع، إلا أن التراجع السريع في العام 2015 والذي يساوي 8,6 مليارات دولار شهريا قد تسبب في قلق الأسواق وظهور بعض الآراء التي تعتقد باضطرار المملكة للتخلي عن ارتباط عملتها بالدولار.

إلا أنه من غير المحتمل أن تغير السلطات سياستها بشأن

تراجع

الاحتياطيات المالية

دفع لإصدار أول

السندات السيادية

منذ 2007



توقع بنك الكويت الوطني في تقريره الأسبوعي أن يتسبب العجز المالي الذي سجلته الميزانية السعودية خلال 2014 للمرة الأولى منذ الأزمة المالية لوصول إلى ما يقارب 22,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أن السلطات قد خفضت الحد الأقصى للموافقة على المشروعات الجديدة من 300 مليون ريال إلى 100 مليون ريال. وفيما يخص الإيرادات، تعززت السعودية فرض ضرائب على الأراضي الفضاء، إضافة إلى خفض دعم الطاقة للمستهلكين من القطاع التجاري والصناعي، وذلك إلى جانب بيع كميات كبيرة من منتجات الوقود المكررة مع النفط. كما تم اقتراح قانون الضرائب على القيمة المضافة. ولحين تنفيذ هذه الإصلاحات من المتوقع أن يتراجع العجز للعام 2016 البالغ 16,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليعكس بذلك تقليص الإنفاق الجاري ولاسيما الرأسمالي.

الارتباط بالدولار

وذكر التقرير أنه مع تسجيل المملكة لعجز مالي، اتجهت الأنظار للاحتياطيات التي تراجعت بواقع 83,5

تقرير الشال

عدم علاج أصل «العجز» يعني سحب أجل من الاحتياطيات وبضمانها

«المالية» لم تتحوط لهبوط أسعار النفط.. رغم التحذيرات المسبقة

العملات الأخرى حتى المرتبطة بالدولار الأميركي. وخلص تقرير الشال إلى أن الإدارة العامة لم تستجب لكل النصح القديم لتبني سياسات تحوطية، وإنما قامت بالعكس تماما. وعندما تحققت التوقعات بضعف سوق النفط، لا يبدو أنها خطرت، وحتى هذه اللحظة لم تفعل سوى بعض الترتيبات التحوطية، وخطورتها أنها تشتري بعض الوقت بمثل تلك الترتيبات حتى تصبح الأوضاع أكثر تعقيدا وربما غير قابلة للإصلاح.

لبازل (3)، ونسبة القروض غير المنتظمة 2,8٪، وتبلغ تغطيتها 172٪، وتراجع انكشاف القطاع المصرفي على شركات الاستثمار إلى 2,8٪ من إجمالي قروضه، لذلك أصبح قطاعا آمنا رغم تطورات سوق النفط السلبية. وأدت سياسة سعر الصرف المدار - سلة عملات - دورها، فالدينار الكويتي فقد نحو 6,8٪ من قيمته أمام الدولار الأميركي (عملة النفط)، وهو دعم غير مباشر للمالية العامة، بينما ارتفع معدل سعر صرفه أمام

بين الأجيال، وضرورة البدء بالإصلاحات الهيكلية الأخرى، وكلها إجراءات تبعتها علنا ونظريا الحكومات المتعاقبة، وقامت بالعمل عكسها تماما. النقطة المضنية وقال التقرير إن النقطة المضنية في البيان، هي حول إجراءات بنك الكويت المركزي، وإجراءاته وسياساته ليست شعبية، وقد لا تكون مقبولة من القطاع المصرفي على المدى القصير، وليست بالضرورة كلها صحيحة، ولكنها ناجعة. فمعدّل كفاءة رأس المال للقطاع باتت 16,9٪ وفقا

الصندوق يكرر التأكيد على أن وضع المالية العامة غير مستدام، ويقدّر العجز المحتمل المتراكم خلال الفترة 2015-2020 بنحو 23 مليار دينار أو بحسود 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنويا على المدى المتوسط، وينصح بضرورة تبني الكويت إستراتيجية شاملة طويلة الأجل لتصحيح أوضاع المالية العامة، والاستدامة من وجهة نظر البيان تتطلب إصلاح جانب الإنفاق الجاري من خلال إصلاح نظم الدعم والأجور، وتحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وضمان العدالة

السفر للموظفين الحكوميين، وكلها في حكم وصفة أقراص البنادول في بعض مستويات الحكومة. وما لم يذكره البيان، أن الموضوع الرئيسي لدى الحكومة بات كيفية تمويل العجز وليس علاجه، وما إذا كان من الأفضل السحب من الاحتياطي أو الاقتراض المحلي أو الخارجي، والواقع أنه في حالة عدم علاج أصل العجز، الاقتراض ليس سوى سحب أجل من الاحتياطيات وبضمانها.

وضع مالي غير مستدام

وبين التقرير أن بيان

لعام 2015، وتأثيرات سلبية على الموازن الداخلية والخارجية، ارتفاع معدلات التضخم في شهر يوليو 2015 بسبب ارتفاع أسعار خدمات السكن رغم تباطؤ النمو الاقتصادي، تراجع أسعار الأسهم بنحو 16٪ حتى نهاية شهر أغسطس 2015، وتأكيد أن وضع المالية العامة بات غير مستدام، وعلى مستوى الإجراءات الحكومية، يذكر البيان أنها رفعت أسعار الديزل والكيروسين وخفضت الدعم على أسعار وقود الطائرات وخفضت مصاريف العلاج بالخارج للمواطنين ومرافقيهم وخفضت مخصصات

كل ما يتم حتى

الآن من إجراءات

ليس سوى وصفة

أقراص بنادول

